الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.262
2 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الرابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٦٢

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٠/١٥

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الأولي لبوليفيا (CEDAW/C/BOL/1 و Add.1)

١ - بدعوة من الرئيسة، جلست السيدة مونتانيو (بوليفيا) الى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة مونتانيو (بوليفيا): قالت إن نظر اللجنة في التقرير الأولي لبوليفيا بعد مرور فترة على إعداده أمر يدعو الى الأسف، في ضوء ما حدث من تغييرات كبيرة في الحكومة وفي الإطار القانوني والمؤسسي للبلد فيما يخص المسائل المتعلقة بالجنسين، ولا سيما منذ عام ١٩٩٢. وثمة عنصران لهما صلة بمناقشة مركز المرأة في بوليفيا: الأول هو أنه كانت توجد التزامات رسمية في ظل النظام الديكتاتوري السابق، إلا أنها لم تنفذ فعليا. والثاني هو أن بوليفيا اضطرت خلال العقد الأول للديمقراطية، إلى إيلاء أولوية لمعالجة أزمتها الاقتصادية وتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي، أخضعت فيها الجوانب الاجتماعية لاعتبارات الاقتصاد الكلي. وبوجه خاص وقع تأخير في تلبية احتياجات المرأة، التي كان ينظر إلى دورها في المجتمع على أنه في الأساس دور وسيط واهب للرفاه الاجتماعي. ولم يجر إلا مؤخرا فقط، أي تركيز على التغيير في مشاركة المرأة في سوق العمل أو في الحياة السياسية. وخلال السنتين الماضيتين على وجه الخصوص، سعت الحكومة إلى تشجيع المساواة، وأحدثت في سياق الاصلاحات التي شهدتها السلطة التنفيذية، تغييرات سياسية ومؤسسية اشتملت على تحقيق لامركزية صنع القرار وتنظيم السياسة الاجتماعية، وإنشاء مكتب وكيل وزارة لشؤون المرأة، بالاضافة إلى تغييرات في الإطارين الدستوري والقانوني، تعكس تحولا في اتجاه تقبل قوى السوق على نحو أكبر، وتقليلا من تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية. وكذلك ازدادت درجة الاعتراف بالتنوع ضمن الإطار السياسي والدستوري الجديد، وبات من المسلم به أن بوليفيا أصبحت دولة متعددة الأعراق والثقافات.

٣ - ولاحظت ممثلة بوليفيا فيما يتعلق بالجزء الأول من التقرير، الذي يصف الإطار الاقتصادي والسياسي والقانوني العام، أنه على الرغم من كون بوليفيا واجهت تاريخيا مشاكل الفقر المدقع وعدم الاستقرار، فقد حققت خلال العقد الأول من الديمقراطية تقدما نحو الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يعد أساسيا بالنسبة للسياسة الاجتماعية. ويجري حاليا إدخال تغييرات في الإطار القانوني لاعتماد وتنسيق الأحكام الخاصة بالمساواة، بما في ذلك جميع المبادئ التي تضمنتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتخذ الآن خطوات ترمي إلى تعديل الأحكام التي تتنافى مع هدف المساواة، كعدم معاقبة مرتكبي العنف المنزلي من الناحية العملية. وتعتمد الحكومة أيضا في الوقت الحاضر منهجا وقائيا لا يقتصر على مجرد القصاص، في سبيل كفالة احترام حقوق الإنسان.

٤ - وأضافت أنه فيما يتعلق بالجوانب التي يشملها الجزء الثاني من التقرير، يمكن أن تلاحظ اللجنة إنشاء برنامج المرأة في نطاق الهيئة الوطنية للطفولة والمرأة والأسرة (أونمفا)، وإنشاء مكتب وكيل الوزارة لشؤون المرأة. ويبذل جهد للاستعاضة عن المنهج القطاعي القصير الأمد باستراتيجية أكثر اتساقا. وفي

هذا الصدد عزز قانون المشاركة الشعبية اللامركزية والعملية الديمقراطية، مع الاعتراف بدور المنظمات والمجموعات القاعدية التي تشكل شبكة اجتماعية في المناطق الريفية. ويسّر القانون المذكور تمويل هذه المجموعات وأناط بها مهمة تعزيز المساواة بين الجنسين على مستوى التمثيل، ممكنا المرأة بذلك من المشاركة الفعلية في تولي القيادة وصنع القرار. كما مكن القانون البلديات من الاضطلاع ببرامج التنمية المحلية أكثر تجاوبا مع احتياجات المرأة.

٥ - وأضافت أن قانون اصلاح النظام التعليمي قد اعتمد في عام ١٩٩٤، مما وفر التعليم الإلزامي للجميع في كافة أنحاء البلد. ولقد كان الانفاق على التعليم تاريخيا دون المستوى الملائم، إذ كان ينفق بنسبة كبيرة على الرواتب بدلا من الاحتياجات التربوية والهياكل الأساسية. وكان نظام التعليم السابق الذي ركز على التدريس بالاسبانية، قد أضر بمصالح المرأة في مجتمعات السكان الأصليين الريفية. ولقد زادت الحكومة الحالية ميزانية التعليم خمسة أضعاف، وحققت في مجال التعليم اصلاحا قائما على مبدأي ثنائية اللغة وتنوع الثقافات باعتبارهما أولوية وطنية. ولقد نجحت الجهود الأولية المبذولة في مجال التعليم بلغتين في التقليل من حالات التسرب والرسوب، وهي مشاكل أثرت أول ما أثرت في الماضي على بنات السكان الأصليين في المناطق الريفية. وينظر الى ثنائية اللغة وتنوع الثقافات على أنهما ينطويان استراتيجيا على إمكانية إدماج المرأة وتحقيق المساواة لها وزيادة مشاركتها في المجتمع. ويجري حاليا تعزيز مبدأ المساواة في الفرص من خلال إعادة النظر في المناهج وفي إعداد المدرسين. غير أنه لا يمكن توقع نتائج ملموسة من تلك التدابير إلا على المدى البعيد. ولا يمكن للتشريعات وحدها أن تحل المشاكل الحادة المتصلة بالفقر وعدم توافر فرص التعليم.

٦ - وأضافت أن من نتائج إنشاء مكتب وكيل الوزارة لشؤون المرأة وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الرامية إلى التنسيق بين السياسات المتعلقة بالمساواة والتشريعات الوطنية. وإلى جانب ذلك، يجري حاليا تخصيص موارد هامة لتدريب موظفي الدولة في ميادين التعليم والصحة والشرطة والقضاء، وللبرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأمهات. وهكذا فإن سياسة بوليفيا القائمة على تشجيع المساواة من خلال تحقيق الاصلاحات القانونية، وتحسين الانتفاع بالرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة وإضفاء الطابع الديمقراطي على أدوار الجنسين، وجهود مكافحة العنف، موجهة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على منظور نوع الجنس في قائمة الاهتمامات الوطنية.

٧ - وتابعت قائلة إن خطة العمل الوطنية لحماية المرأة والقضاء على العنف الموجه ضدها هي تعبير عن كون مسألة العنف ضد المرأة باتت مؤخرا من شواغل الحكومة في بوليفيا. فخلال الأشهر الستة الأولى من تطبيق هذه الخطة، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين وزارات الخارجية والداخلية والتنمية البشرية، بالاضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية. وتتعاون هذه الوزارات، كل في إطار ولايتها، وبقيادة وزارة التنمية البشرية، على مكافحة العنف الموجه ضد المرأة. ولقد أنشئ إلى اليوم ١٤ مكتب مساعدة قانونية في أكثر مقاطعات البلد فقرا، على أن يصل الرقم النهائي المستهدف إلى ٤٠ مرفقا من هذا النوع، ستشكل شبكة وطنية من العيادات القانونية المجانية. وتوفر مرافق العناية الصحية

حاليا، بمقتضى الخطة، الرعاية لضحايا العنف؛ كما أنشئت منظمات تعنى بالرصد المحلي أو بالدعم من أجل مكافحة العنف الموجه ضد المرأة. وأخيرا تتضمن الخطة الوطنية جهودا في سبيل تغيير القوالب النمطية المتعلقة بأدوار الجنسين وتعزيز المساواة بينهما.

٨ - وأضافت أن الأنشطة الرامية إلى مساعدة المرأة الريفية مستمرة، رغم حالة الانكماش الشديد وعدم كفاية الهياكل الأساسية. ويؤمل أن ينتج عن التدابير المتخذة حاليا في ميادين مثل الصحة والمشاركة والديمقراطية تغييرات ايجابية على المدى الطويل، غير أن الحكومة تعترف باستمرار بوجود مشكلات هيكلية جدية. ومن المحتمل أن تستمر المرأة في تحمل أثقل أوزار الفقر خلال السنوات العشر المقبلة، وليس فقط لكون تقاليدها وثقافتها تضعها في موقع أكثر ضعفا، وإنما لأنها تنتمي إلى قطاع مستبعد تاريخيا من التنمية الاقتصادية. إلا أنه نفذت مع ذلك عملية تخطيط بالمشاركة، من القاعدة الى أعلى، تتضمن مؤشرات متعلقة بنوع الجنس، بوصفها من سياسات الدولة.

٩ - وأردفت قائلة فيما يتعلق بالبغاء (المادة ٦) أن القانون في بوليفيا يعاقب على القوادة ولكنه لا يعاقب على البغاء. إلا أن بعض إجراءات مكافحة البغاء التي نفذتها الشرطة والبلديات أدت عمليا الى ملاحقة المومسات وإفلات القوادين من العقاب. وفي معظم الحالات أدى فرض تسجيل محترفات البغاء لدى الشرطة الى ظهور سوق تعمل في الخفاء تتعرض فيها المومسات لابتزاز القوادين والشرطة. ولقد زادت المخاوف بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من التنديد بالبغاء . ويجري الإعداد لتعديل الأجزاء ذات الصلة من قانون الصحة العامة لمواجهة مشكلة الإيدز من وجهة النظر القانونية، بيد أنه لم يتحقق سوى القليل في المجال الاجتماعي، ويعزى ذلك جزئيا الى أن ضآلة المشكلة نسبيا في بوليفيا بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة.

١٠ - وأضافت فيما يتعلق بالحياة العامة والمشاركة السياسية (المادة ٧) أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات التمثيل الرسمي، ولا سيما في الفروع التنفيذية والتشريعية والقانونية وفي النقابات والمؤسسات الخاصة. ويجري اليوم مناقشة قانون ينظم المشاركة في الأحزاب السياسية، إلا أن ثمة عددا من العوامل التي تقلل من جاذبية مشاركة المرأة حاليا في هياكل السلطة. على أن المرأة والمنظمات النسائية تبدي تحديا وانتقادا متزايدا للنظام السياسي وهياكل الدولة.

١١ - وأضافت أن العمالة (المادة ١١) تعتبر واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها حكومتها. ولقد وضعت سياسة تقضي برسملة الشركات التابعة للدولة، وخطة وطنية للتدريب المهني، ومن جملة أهدافها كفالة إدماج المرأة في القوى العاملة. وتشارك المرأة بالدرجة الأولى في المؤسسات التي يعمل بها شخص واحد، وفي القطاع غير المنظم، وينبغي تحقيق تحسينات في هذه المجالات قبل محاولة إنشاء فرص عمل جديدة. وعلى ذلك ينظر إلى الإصلاحات المتعلقة بالعمالة، إلى جانب الاصلاحات في مجال التعليم، على أنها من بين وسائل زيادة مشاركة المرأة في الميدان الاقتصادي.

١٢ - وأوضحت فيما يتعلق بالصحة (المادة ١٢) أن منهج التناول الشامل لصحة المرأة الذي أخذ به في "خطة من أجل الحياة" للتقليل من وفيات الأمهات يشتمل على مسائل تعليمية وقانونية (يعزى ما يربو على ثلث وفيات الأمهات في الوقت الحاضر، الى الاجهاض بطرق غير شرعية). ويلزم ايلاء المزيد من الاهتمام للمشكلة، وبخاصة الممارسات المرتبطة بثقافة المرأة في مجتمعات السكان الأصليين، وضرورة تحسين مستوى رعاية المرأة في الحالات الشديدة الخطورة.

١٣ - وخلصت الى القول بأن بوليفيا تخطو خطوات هامة في اتجاه اضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العامة القائمة على منهج يولي اهتماما لنوع الجنس. ولقد انعكست هذه الخطوات في اصلاح الاطار القانوني وتعزيز الهيئات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسات المتعلقة بالجنسين. واشتملت التحديات التي اقتضى الأمر مواجهتها لتحقيق المساواة الحقيقية، على اصلاح النظام القانوني، وإزالة جميع مخلفات الازدواجية وعدم الفعالية البيروقراطية، وتعزيز الديمقراطية وبوجه خاص المنظمات النسائية الريفية والخاصة بالسكان الأصليين. وتحتاج مكافحة الفقر الى منظور بعيد المدى والى اتفاق واسع بشأن الأولويات الوطنية التي تحتاج أساسا الى استمرارية هيئات تنفيذ السياسات.

١٤ - وختمت كلمتها قائلة إن التدابير الفعلية الرامية الى كفالة تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والصحة والتعليم ومشاركة المرأة في جميع قطاعات المجتمع، تتسم بأهمية قصوى وتحتاج الى زيادة الاهتمام والاستثمار، على الرغم من القيود التي تفرضها ظروف الاقتصاد الكلي.

١٥ - الرئيسة: هنأت ممثلة بوليفيا على صراحة بيانها والتزامها الواضح بقضية الديمقراطية ومشاركة المرأة على قدم المساواة في تنمية بلدها. ورحبت بتشديد ممثلة بوليفيا على زيادة وعي المرأة في بوليفيا بالحاجة الى مكافحة الظلم في مجتمعها، ولاحظت أن قانون المشاركة الشعبية ينشئ نوعا من الثورة الثقافية في بوليفيا. وأضافت أن الممثلة وضعت جهود مكافحة العنف ضد المرأة على المدى الطويل في سياقها الصحيح حين عرفت هذا العنف باعتباره من مسائل حقوق الانسان وعقبة تعترض تطور البلد. ورأت أن انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية عائد لعدم التزام الأحزاب السياسية. وينبغي النظر الى هذه المسألة في سياق الديمقراطية الحقة، التي لا سبيل لتحقيقها طالما بقي نصف السكان مستبعدا من المشاركة.

١٦ - السيدة أباكا: أشارت الى الفقرة ٩ من التقرير، التي صيغت عام ١٩٩١ قبل أن تتحول بوليفيا ألى أحد أسرع الاقتصادات نموا في أمريكا اللاتينية، واستفسرت عما اذا كان تحسن أداء بوليفيا من الناحية الاقتصادية قد عزز مركز المرأة في بوليفيا. وأضافت أن لهذه المسألة أهمية كبيرة في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعكف على استعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية. وأشارت الى الفقرة ٣٥ من التقرير، فقالت إن عدم تضمين أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانين بوليفيا يعتبر إغفالا خطيرا، لأن هذا يجعل من المتعذر مقاضاة

من يتمادى في انتهاك أي من أحكام الاتفاقية أمام أية محكمة في بوليفيا. ومن المهم للغاية أن تتخذ حكومة بوليفيا اجراءات لتضمين أحكام الاتفاقية في القوانين الوطنية.

١٧ - السيدة عويج: نوهت بجهود حكومة بوليفيا من أجل إعادة تشكيل مؤسساتها تشكيلا كاملا، ورحبت بإنشاء مكتب وكيل الوزارة لشؤون المرأة، وهو مؤسسة عصرية تملك استراتيجية عمل محددة قائمة على معايير موضوعية، تركز أول ما تركز على احتياجات المرأة وتساعد على تنفيذ برامج ومشروعات مجددة. ولن تساعد هذه التدابير على تعزيز مركز المرأة في جميع المجالات فحسب، وانما ستشرك المرأة على نحو أكمل في تحقيق تنمية بلدها تنمية مستدامة. وأضافت أن من بين المهام ذات الأولوية التي يضطلع بها المكتب، حصر القوانين التي لا تزال تميز ضد المرأة، ولا سيما المادة ٢١٦ من دستور بوليفيا، والتخطيط لالغائها تدريجيا مع مراعاة التحولات الاجتماعية والسياسية التي جرت في بوليفيا. ولئن اعتبرت القوانين التي تضمن المساواة شرطا مسبقا ضروريا، فإنه يتعين القبول بهذه القوانين وفهمها وتطبيقها من جانب المرأة والرجل سواء بسواء. وفي هذا السياق يعتبر التعليم أساسيا لتحقيق المساواة والتقدم في أي مجتمع وهو يعتبر بالتالي أساسيا لجهود التنمية. ولن يؤتي اصلاح النظام التعليمي ثماره إلا على الأجلين المتوسط والطويل. ويتعين تنقيح الكتب المدرسية باستمرار لتنقيتها من القوالب النمطية التي تشوه صورة المرأة. وكجزء من الجهود الرامية الى تنفيذ توصيات المجتمع الدولي في مجال التثقيف فيما يتعلق بحقوق الانسان، ينبغي على الهيئات المعنية بحقوق المرأة، والمنظمات غير الحكومية أن تغتنم الفرصة لمباشرة الضغط من أجل ضمان الاعتراف بأهمية دور المرأة ومركزها، واحترام حقوق المرأة وإزالة جميع ما يعترض النهوض بها من معوقات، بما في ذلك العنف.

١٨ - السيدة برنارد: رحبت بجهود السلطة التنفيذية، وبإنشاء مكتب وكيل وزارة جديد لشؤون المرأة وباصلاح دستور بوليفيا وأطرها القانونية. وحيَّت إنشاء مكاتب تقديم المساعدة القانونية للأسر، الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر تعزيز حق المرأة. وأثنت على الخطوات التي يجري اتخاذها للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة في بوليفيا، ولا سيما إنشاء فريق العمل المشترك بين الوزارات. إلا أنها أردفت قائلة إنه لم يبذل إلا القليل، إن كان هناك ما بذل أصلا، لمكافحة البغاء، ويلزم اتخاذ اجراءات في مواجهة القوادين الذين يشجعون على البغاء ويتعيشون على البغايا. ومما يستحق الثناء أن تعكف الحكومة على تنقيح قانون الصحة بهدف الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب والقضاء عليها.

١٩ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: حيت جهود حكومة بوليفيا الرامية الى تحسين مركز المرأة في ريف بوليفيا وفي مجتمعات السكان الأصليين بها. وأبدت إعجابها بخطة العمل الوطنية التي تنفذها الحكومة لمنع العنف الموجه ضد المرأة والقضاء عليه. ورحبت ترحيبا خاصا بمشاركة المقررة الخاصة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة في أعمال الجلسة الحالية للجنة. وأضافت أن الخطة التي شرحتها ممثلة بوليفيا تتضمن أحد الجوانب التي تحدثت المقررة الخاصة عن إمكان اقتراحها على الحكومات في المستقبل. ولذا فقد تمنت أن تتمكن ممثلة بوليفيا من تزويد المقررة الخاصة بالمزيد من تفاصيل الخطة، التي تستجيب علاوة على ذلك الى التوصية ١٩ للجنة.

٢٠ - وأعربت عن قلقها إزاء قلة عدد النساء في مناصب صنع القرار في بوليفيا. وفي حين يصح القول في أغلب الأحيان أن المرأة في الجمعيات المنظمة لم تسع الى تولي مناصب السلطة لأنها كانت ترفض السياسات التي لم تجد فيها ما يلائمها، فقد دلت التجربة على ضرورة وجود المرأة في مواقع السلطة لأجل تنفيذ الإصلاحات من إدارية وثقافية وغيرها. وأوصت بضرورة أن ينظر كل من صانعي السياسة، والمرأة، والمنظمات غير الحكومية في بوليفيا الى مشاركة المرأة في المعترك السياسي باعتبارها أمرا حيويا. وتساءلت عما إذا كان قانون الأحزاب السياسية المقترح يتضمن أحكاما لزيادة مشاركة المرأة على الأقل في السلطة التنفيذية.

٢١ - السيدة غارسيا - برنس: هنأت حكومة بوليفيا على جهودها الشاملة التي ترمي الى تغيير الإطار القانوني فيما يخص شؤون المرأة، ولا سيما على الصكوك القانونية الجديدة التي تركز على المساواة، وقالت إنه لن يكون بمقدور اللجنة تقييم مدى جدوى جميع القرارات والتغييرات الحديثة العهد في بوليفيا إلا على الأجلين المتوسط والطويل. واستفسرت عما إذا كان مكتب وكيل الوزارة المعني بشؤون المرأة، وبرلمان بوليفيا يبذلان جهودا منتظمة لمواءمة التشريعات في بوليفيا مع أحكام الاتفاقية أو ما إذا كانت المحاولات الرامية الى تحقيق المساواة أمام القانون تبذل كلما سنحت الفرص. ورأت فائدة أيضا في معرفة النسبة التي تخصص لبرنامج المرأة من أصل الموارد التي يتلقاها مكتب وكيل الوزارة، وما إذا كانت هذه الموارد من الميزانية الوطنية أو عن طريق التعاون الدولي.

٢٢ - ولاحظت أن النظام السياسي يعتبر النظام الوحيد ضمن الهيكل الرسمي للسلطة الذي يعتبر مفتوحا أمام سعي المرأة الى إحداث تغييرات نوعية في طرق أدائه، وأكدت على أهمية وجود عدد كاف من النساء في مواقع السلطة يتيح لهن الضغط في اتجاه التغيير السياسي. فبقدر ما توجد نساء في مواقع السلطة بقدر ما تزداد فرص التغيير. وفي هذا الشأن، ينبغي لممثلة بوليفيا أن توضح، رؤيتها لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، في سياق العملية الديمقراطية، لا سيما أن قانون المشاركة الشعبية ينص على المساواة بين الرجل والمرأة في عملية صنع القرار. وبخاصة على المستوى القاعدي. وقالت إنها ستكون سعيدة لو علقت الممثلة على بعض عناصر مؤشر التنمية البشرية التي غفلها التقرير.

٢٣ - السيدة ماكينن: رحبت بتصديق بوليفيا على الاتفاقية دون تحفظات. وبما أن التقرير أشار الى أن الاتفاقية لا تعتبر جزءا من القانون في بوليفيا، فقد تساءلت ما إذا كان بإمكان المرأة المطالبة بحقوقها أمام المحاكم أو السلطات في بوليفيا بناء عليها. ونظرا لكون المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية تلعب دورا هاما في مجتمع بوليفيا، فقد طلبت من ممثلة بوليفيا أن تشير الى ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية قد اتخذت أية مبادرات لتعديل الدستور بغية تضمينه أحكام الاتفاقية.

٢٤ - السيدة مونيوز غوميز: ذكرت أن حكومة بوليفيا بذلت مؤخرا جهودا حقيقية لتشجيع مساواة المرأة في الحقوق، ولا سيما من خلال إنشاء مكتب وكيل الوزارة لشؤون المرأة، إلا أنها استطردت قائلة إن الجهود الشاملة الرامية الى القضاء على العنف ضد المرأة وتحقيق المساواة للمرأة في بوليفيا لا يمكن تحقيقها إلا

بديمقراطية تتسم بالمشاركة. وذكرت في هذا الصدد أنها تشعر بقلق خاص إزاء بعض التغييرات القانونية التي ما زال يتعين القيام بها، وبخاصة ضرورة مواجهة مشاكل العنف داخل الأسرة بين ذوي القربى من الدرجتين الأولى والثانية.

٢٥ - السيدة شوب - شلينغ: رحبت بمساعي بوليفيا الرامية الى تشجيع المساواة للمرأة وتغيير أدوار كل من الرجل والمرأة، وبإرادتها السياسية القوية جدا في تحقيق هذه التغييرات. مما ترك انطباعا قويا لديها وعي حكومة بوليفيا بالعقبات التي ينبغي تذليلها، والتمييز الذي أقامته ممثلة بوليفيا بين استراتيجيات المدى القصير وتلك المتعلقة بالمدى الطويل. وذكرت فيما يتعلق بقانون المشاركة الشعبية أنها تود معرفة ما إذا كان هذا القانون يشتمل على أية آليات لرصد زيادة مستوى مشاركة المرأة وإعادة توزيع الموارد المالية لصالحها، وما إذا كان يعاقب على الفشل ويثيب على النجاح في تنفيذ الأهداف المحددة. وأضافت أن من المفيد أيضا معرفة ما إذا كان القانون يتضمن جداول زمنية وأهدافا فيما يتعلق بتمثيل المرأة أو بإيلائها حصة معينة من الموارد المالية المخصصة، وما إذا كان قد تم التفكير في إنشاء هيئات مراقبة ترصد التنفيذ فيما يتعلق بالمساواة في الفرص على مستوى البلديات.

٢٦ - السيدة ويدراوغو: وجهت الاهتمام الى ضرورة التركيز على وضوح الرؤية فيما يتعلق بالبرامج، لأنه من خلال البرامج والمشاريع التي تنفذ يمكن للمرء أن يأمل في تغيير الأحوال. وتمنت معرفة المزيد عن ظروف إعداد التقرير، أي ما إذا كان قد جاء نتيجة لتوافق في الآراء، وما إذا كانت المنظمات غير الحكومية قد استشيرت، وما إذا كانت المنظمات النسائية، إن وجدت، قد شاركت في إعداده. وأضافت أن من الأساسي تشجيع المرأة على الكفاح في سبيل حقوقها والوعي ببعض المشكلات، وإلا فإنها ستتخلى حتما عن تطلعاتها وترضخ في نهاية الأمر للبيئات الاجتماعية الثقافية القمعية باعتبارها أمرا طبيعيا.

المادة ٢

٢٧ - السيدة غارسيا - برنس: طلبت من ممثلة بوليفيا أن توضح ما إذا كانت توجد آليات محددة تمكن مكتبها من المشاركة بمدخلات لدى وضع السياسات القطاعية، كالقطاع الصحي مثلا. وأضافت أن من المفيد معرفة الإجراء الذي يجري اتخاذه لضمان التنفيذ الفعلي لقانون المشاركة الشعبية، في ضوء مناخ التحيز الجنسي الذي يحيط بمؤسسات البلد السياسية والقانونية، والجهود التي تبذل من أجل مناهضة العنف ضد المرأة.

المادة ٣

٢٨ - السيدة أباكا: أشارت الى قانون إصلاح النظام التعليمي وقالت إنه ربما كان من السابق لأوانه أن يتوقع المرء اجراء تقييم كامل للمنجزات التي حققها هذا القانون، وإن كان من المفيد معرفة الاتجاهات التي لوحظت وما إذا كان هذا القانون يحدث أثرا في المناطق الريفية.

٢٩ - السيدة خباتي دي ديوس: لاحظت ما يعكسه التقرير برمته من اهتمام بحالة المرأة في المجتمعات الأصلية والريفية، مما له أهمية كبرى في ظل الأزمة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. وقد تجسد هذا الاهتمام أيضا في الاصلاحات التي تمت في عدد من الميادين كالمشاركة السياسية، والتعليم، والعنف الموجه ضد المرأة. وأردفت أن من المهم أن تنشئ الحكومة آليات محددة تكفل نماء المرأة الكامل والنهوض بها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تطور البرامج على جميع المستويات. واستطردت قائلة إن مما له أهمية خاصة التزام الحكومة بتخصيص الموارد لمثل هذه الآليات، ذلك أنه كثيرا ما يعني تغيير القيادة السياسية إيلاء أدنى الأولويات لمسائل المرأة. وفي ضوء الأثر القاسي الناتج عن برامج التكيف الهيكلي التي أشارت اليها ممثلة بوليفيا، يتعين أن تنظر بوليفيا في جعل منظور نوع الجنس تيارا رئيسيا من تيارات الفكر والعمل.

٣٠ - وأردفت قائلة إنه ينبغي توفير معلومات اضافية بشأن سلطات صنع القرار في الأمانة الوطنية لشؤون الأعراق والجنسين والأجيال، وعن الموارد المخصصة لها وقدرتها على التنسيق مع باقي الوكالات الحكومية. وأضافت أنه ينبغي ايضاح انعكاسات دمج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس بالمسائل الأخرى.

المادة ٤

٣١ - السيدة أباكا: قالت إن الهدف من اعتماد تدابير استثنائية مؤقتة هو سد الفجوة القائمة بين الجنسين؛ ويمكن أن يتوقف العمل بهذه الاجراءات ما أن يتحقق ذلك. وثمة فكرة خاطئة مفادها أن الطابع المؤقت لهذه التدابير يعني هبوطا في المعايير. ونظرا للارتفاع الحاد في معدل الأمية بين النساء، لاسيما الريفيات، في بوليفيا، وعدم مساواة المرأة، سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، في مجال العمل، قالت إنها ترحب بأية معلومات اضافية بشأن الاجراءات الاستثنائية المؤقتة التي اعتمدت لإصلاح أوجه الخلل هذه.

٣٢ - السيد بوستيلو غارسيا دل ريال: قالت إنه إذا لم تكن الاتفاقية جزءا من قانون بوليفيا، حسبما هو مبين في الفقرة ٣٥ من التقرير، فعندئذ لا يمكن للحكومة اعتبار المادة ٤ من الاتفاقية أساسا قانونيا لاتخاذ اجراءات استثنائية مؤقتة. وطلبت من ممثلة بوليفيا ايضاح ما إذا كان الدستور يتضمن أي أساس قانوني آخر. وطلبت أيضا معلومات بشأن أية اجراءات استثنائية مؤقتة اعتمدت.

٣٣ - السيدة هرتونو: قالت إنه من غير المعقول توقع حدوث تغييرات كبيرة خلال الفترة القصيرة التي مضت على تصديق الدولة الطرف على الاتفاقية ، إلا أن من المفيد الاستماع الى شرح ضاف لأية اجراءات استثنائية خاصة اعتمدت، بما في ذلك الاجراءات غير التشريعية.

٣٤ - السيدة استرادا كاستيو: قالت إنها باعتبارها أمريكية لاتينية، تدرك الصعوبات التي تواجهها حكومات المنطقة في تنفيذ اجراءات خاصة لصالح المرأة، في وقت يحتاج فيه الإطار الاقتصادي لهذه البلدان الى إصلاح شامل. وينبغي لممثلة بوليفيا أن توضح ما إذا كان يوجد أي تشريع خاص لحماية المرأة العاملة، ولاسيما في المجتمعات الأصلية والريف، أثناء فترة الحمل والأمومة. وأضافت أنه طالما وقعت

بوليفيا على الاتفاقية وصادقت عليها، فإنه يصعب فهم أسباب عدم إدراجها في قانون بوليفيا؛ واستفسرت عما إذا كان الدستور يتضمن أية أحكام تحول دون أن تصبح الاتفاقية قانونا. وأخيرا ذكرت أن الفقرة ٧٦ من التقرير أفادت بعدم انشاء أية لجنة حكومية للنظر في التشريعات والسياسات والممارسات التي تؤثر على المرأة من مختلف النواحي. وأضافت أنها ستكون ممتنة إذا أوضحت ممثلة بوليفيا ما هي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على هذه السياسات والممارسات وما إذا كان لمكتبها سلطة اصدار مراسيم لها قوة القانون.

٣٥ - السيدة ماكينن: قالت إنها تشاطر بقية المتحدثات الرأي في أنه لا سبيل الى تحقيق الديمقراطية الحقيقية ما لم تدخل المرأة معترك السياسة بنشاط. وأضافت أنها سترحب بأية تفاصيل أخرى بشأن التدابير الخاصة المؤقتة التي اعتمدتها الحكومة لزيادة مشاركة المرأة في الميدان السياسي، كإنشاء نظام للحصص مثلا. وطلبت معرفة ما إذا كانت المرشحات لمناصب رسمية يتلقين دعما ماليا من الحكومة أو من الأحزاب السياسية.

المادة ٥

٣٦ - السيدة خان: سألت عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت أية خطوات من أجل مكافحة الأحكام المسبقة والقوالب النمطية القائمة على نوع الجنس، من خلال وسائل الإعلام الجماهيري وما إذا كان قانون الأسرة يتضمن أية أحكام تستهدف التغلب على أوجه التحيز القائم على نوع الجنس داخل الأسرة.

٣٧ - السيدة غارسيا- برنس: قالت إنه ينبغي إيضاح دور المنظمات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف الموجه ضد المرأة. ويتبين من الفقرة ٢٤٨ من التقرير أنه يمكن التبليغ عن حوادث الإيذاء والعنف الجنسي إلى هيئات متعددة؛ غير انه ليس من الواضح ما إذا كان يمكن لهذه الآليات أن تكون فعالة في بلد لا يملك فيه نصف عدد النساء بطاقات هوية تمكنهن من ممارسة حقوقهن. واستطردت قائلة إنه سيكون من المفيد أيضا معرفة ما إذا كانت قد اتخذت أية خطوات لضمان قبول المحاكم لهذه الشكاوى والنظر فيها من منظور نوع الجنس.

٣٨ - السيدة استرادا كاستيو: قالت إنها ستكون ممتنة إن زودت بأية معلومات بشأن الجهود التي تبذل من أجل تغيير صورة المرأة في وسائل الإعلام.

٣٩ - السيدة خباتي دي ديوس: قالت إن الفقرة ٨٥ من التقرير، التي أشارت إلى عدم وجود حالات واضحة تبرز التمييز في مكان العمل أو في ممارسة الوظائف، تحتاج إلى إيضاح، حيث أن الفقرة ٨٤ أشارت إلى الاعتقاد الراسخ الجذور بتفوق الرجل، السائد في أمريكا اللاتينية، ومنها بوليفيا، والى التمييز فيما يتعلق بشغل المرأة لمناصب أو وظائف معينة.

المادة ٦

٤٠ - السيدة أباكا: أشارت إلى الفقرة ٨٦ من التقرير، وقالت إنه سواء لقي احتراف البغاء أو لم يلق قبولا غير مباشر، فإن وجوب خضوع البغايا لكشف طبي دوري أمر يستحق الثناء. وثمة حاجة إلى المزيد من التفاصيل بشأن ما إذا كان في استطاعة المومسات الحصول على وسائل منع انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وطلبت من ممثلة بوليفيا أن تكون أكثر تحديدا بشأن ما ورد في الفقرة ٨٧ من إشارة إلى الجرائم المخلة بالآداب والإشارة الواردة في الفقرة ٨٩ فيما يتعلق بإفساد القصر.

٤١ - السيدة ويدراوغو: قالت إنها ترحب بأية معلومات بشأن الإجراءات التي تفكر الحكومة في اتخاذها من أجل تشجيع إعادة إدماج المومسات السابقات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

٤٢ - السيدة بوستيلو غارسيا ديل ريال: قالت إنه يتعين على الدولة مقدمة التقرير أن تكون أكثر تحديدا فيما يتعلق بعدد النساء اللواتي يزاولن البغاء وبالظروف التي يواجهنها، وما إلى ذلك. ومع أن الفقرة ٨٨ من التقرير أشارت إلى عدم حصول اتجار بالمرأة بالمعنى الدقيق للكلمة في البلد ، فهي ترحب بالمزيد من المعلومات عما إذا كانت قد سجلت أية هجرة الى بوليفيا لأغراض البغاء ، وبمزيد من المعلومات، إذا كانت الحالة كذلك، وعما إذا كانت قد سنت تشريعات لمنع حالات الاستغلال. وأخيرا، باعتبار أن المرأة التي تزاول البغاء هي الأكثر عرضة للعنف، من المفيد معرفة ما إذا كان قد جرى التفكير في أية إجراءات لمكافحة ذلك النوع من العنف.

٤٣ - السيدة خباتي دي ديوس: لاحظت أن عدد المومسات المسجلات في بوليفيا في الوقت الراهن هو ٦٢٠ إمرأة، منهن ٢٢٠ من الأجنبيات، حسبما جاء في الفقرة ٩٩ من التقرير. وتحتاج هذه المعلومات إلى توضيح في ضوء الإشارة إلى عدم حصول اتجار بالمرأة في البلد، باعتبار أن الاتجار يمكن أن يأخذ أشكالا عديدة، منها ما ينطوي على الخداع أكثر مما ينطوي على الإكراه الجسدي. وبما أن الفقر هو أحد الاعتبارات التي تدفع بالمرأة إلى مزاولة البغاء فعلى الحكومة أن تنظر بجدية إلى هذه المسائل. ولا ينبغي النظر إلى البغاء على أنه انتهاك للحقوق المدنية للمرأة وحالة من حالات التمييز فحسب، وإنما باعتباره شكلا من أفظع أشكال الاستعباد الجنسي المعاصرة.

٤٤ - وينبغي على الدولة مقدمة التقرير الاشارة الى ما اذا كانت قد اعتمدت أية إجراءات خاصة لمكافحة انتشار الإيدز ولمنع التشهير بالمصابين بهذا المرض.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠